اسرائيل تتوعد بممارسة سياسة الأرض المحروقة في غزة حال الانسحاب :

تصعيد عند الحواجز بالضفة .. واخطارات هدم منازل بالخليل .. وجريمة اغتيال كل اسبوع منذ بدء الانتفاضة

■ دبابة اسرائيلية تنفذ سياسة الارض المحروقة.

■ الثورة / متابعات

يتضح الحقد الاسرائيلي ضدالشعب الفلسطيني جلياً في عزمه هدم منازل المستعمرات في قطاع غزة حال انسحاب ٧٥٠٠ مستوطن منها كي لا يستفيد منها مواطنون فلسطينيون بعد اخلائها وهو مالقي معارضة وضغوطات دولية لمنع حدوث ذلك .

وتتناسى حكومة ارئيل شارون انها هدمت آلاف المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاعات غزة آخرها منازل رفح اضافة الى ملايين اللاجئين المشردين في الشتات ودول الجوار .

واعلن مسؤول في رئاسة الحكومة الإسرائيلية ان سلطات الاحتلال عازمة على هدم منازل ٧٥٠٠ مستوطن في قطاع غزة قبل الانسحاب من هذا القطاع . بموجب الخطة التي اقرتها الحكومة وتابع هذا المسؤول الذي رفض الكشف عن اسمه ان المنازل سوف تهدم كي لا تقع بايدي فلسطينيين والخيار امامنا هو الهدم .

إلى ذلك اعترفت مصادر اسرائيلية اخرى ان شارون يتعرض لضغوطات دولية لمنعه من هدم المباني والبنية التحتية للمستعمرات المزمع اخلاؤها .

ايضاً نقلت الاذاعة العسكرية للاحتلال ان الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة تمارسان ضغوطات شديدة على شارون لاقناعه بتسليم المنازل والبنى التحتية في مستوطنات غزة واستبعدت المصادر الاسرائيلية هذه الضغوطات والمحت إلى ان الجهات السياسية والامنية العليا في اسرائيل تصر على اتباع سياسة الارض المحروقة حيال المناطق التي ستعيد قوات الاحتلال الانتشار فيها مفضل تدمير البيوت للحيولة دون تمكن الفلسطينيين من استعمالها مستقبلاً . تأتي هذه التصريحات الاسرائيلية في الوقت الذي ابدى فيه المجتمع الدولي تقديم مساعدات مالية لتطبيق خطة فك الارتباط حيث تدرس دول الاتحاد الاوروبي تقديم مبالغ مالية طائلة لصندوق ائتمان خاص تحت رعاية البنك الدولي من أجل مساعدة الفلسطينيين في اطار خطة الانفصال .

والغريب ايضاً ان مصادر اسرائيلية اعربت انها معنية بالحصول على هذه المساعدات المالية خاصة الاوروبية فيها بهدف حرمان الجانب الفلسطيني .

وتواصل قوات الاحتلال في الوقت نفسه سياسة تدمير منازل المواطنين الفلسطينيين حيث سلمت أمس مواطنين من بلدة زيفا جنوب الخليل اخطارات تقضي بهدم منازلهم .

وذكرت اللجنة العامة للدفاع عن الاراضي ان قوات الاحتلال سلمت اخطارين جديدين بهدم منزلين في خلة الحجر إلى الشرق من قرية زيفا جنوب الخليل ويأتي تسليم هذين الاخطارين بعد يوم واحد من تسليم عائلات من بلدتي اذنا وبطا جنوب وغرب الخليل اخطارات عسكرية مماثلة لهدم منازلهم وهو ماعتبره خبراء أن هذه الاجراءات تأتي في إطار سلسلة الممارسات الانتقامية والمتصله بمخططات التوسع الاستيطاني واقامة الجدار العنصري على حساب مصادرة اراضي وممتلكات الفلسطينيين ومنذ مايو الماضي بلغ عدد الاخطارات نحو ٦٠ اخطاراً .

ومن جانب آخر صعدت قوات الاحتلال أمس من اجراءاتها التعسفية بحق الفلسطينيين الذين حاولوا التنقل بين المدن في الضفة .

وافاد شهود عيان ان دوريات الاحتلال الراجلة انتشرت على جميع الطرق الرئيسية والفرعية التي يسلكها المواطنون بين مدينتي رام الله والبيرة ومختلف مدن شمال الضفة الغربية واوقف جنود الاحتلال مئات المركبات والحافلات وسيارات الاجرة والتنقل على الحواجز الرئيسية التي تقطع هذه الشوارع والمحاور واجبروا ركابها على النزجل والانتظار .

وعلى صعيد الاجراءات التعسفية اكدت مؤسسة مانديلا الحقوقية ان // ٢٩ //اسيرة يحتجزهن جيش الاحتلال في سجن تلموند يعشن في ظروف انسانية بالغة الصعوبة حيث يحتجزن في اماكن بالغة الاكتظاظ ويضطر عدد منهن إلى النوم على الارض وفي غرف مليئة بالحشرات والفئران اضافة إلى فرض غرمات مالية لاتفه الاسباب وحرمان من الزيارة والاحتجاز في الزنازين الانفرادية .

وفي غزة كشف تقرير أصدره المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ان قوات الاحتلال اقترفت ١٧٧ جريمة اغتيال سياسي بحق قادة سياسيين وناشطين راح ضحيتها ٣٧٤ مواطناً منذ بدء الانتفاضة بمعدل جريمة كل أسبوع .

غزة أولاً وأخيراً

محمد القراري

□ الجدل المثار هذه الأيام حول خطة الانسحاب الشارونية الأحادية من (٢١) مستعمرة في قطاع غزة وأربع أخريات (عشوائية) في الضفة الغربية، اقتصر فقط على الداخل الإسرائيلي وتغييب واضح ومتعمد للجانب المعني بما يثار، وهو الطرف الفلسطيني، سواء من قبل القوى السياسية الدولية أو وسائل الإعلام العالمية والإقليمية، وحذت حذوها - للأسف - وسائل الإعلام العربية، كما يلاحظ من خلال المتابعة لما يعرض وينشر يومياً.

وكي لا ننسى لابد أن نربط ما يحدث اليوم بما سبق، حيث تحمس العالم بما فيهم العرب والفلسطينيون لخطط ودعوات راجت قبل عقد ونيف حول السلام وتقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة المستقلة، كشعارات «غزة - أريحا أولاً» ومؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو وأخيراً «خارطة الطريق» .. إلاّ أن كل ذلك انتهى بخطة فك الارتباط الأحادي التي أعلنها رئيس الحكومة الليكودية المتطرف أرئيل شارون في ديسمبر ٢٠٠٣م بعد أن شرع في بناء الجدار العنصري العازل وحاصر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بمقره برام الله .. ومقابل كل الآمال والطموحات لم يحصل الأشقاء في فلسطين إلاّ على المزيد من القمع والتنكيل ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل وقائمة طويلة من الشهداء والجرحى والمعتقلين، والسيناريو الإرهابي لمخرجه شارون لا يزال في بدايته كما تدلل على ذلك الأحداث في رفح ومخيم جنين والحبس المؤبد على المناضل مروان البرغوثي.

الخطير فيما يجري حالياً بفلسطين المحتلة هو التأييد الأمريكي الصريح لسياسات شارون كما حدث في ١٢ أبريل الماضي عندما أعلن وتعهد الرئيس الأمريكي جورج بوش بدعم خطة الانسحاب وإبقاء مستعمرات الضفة كما هي عليه واستبعاد حق عودة اللاجئين واعتبار حدود ما قبل ١٩٦٧م غير مطلقة وخاضعة للمتغيرات الديموغرافية، وهو ما يعني خسارة الكثير من مسلّمات القضية الفلسطينية، خاصة وأن واشنطن أضحت زعيم النظام العالمي الجديد، وما تراه وتقوله هو الذي ينفذ على الواقع العملي.

إزاء هذه التطورات الكارثية يغيب الموقف العربي المتضامن لمواجهة ما يحدث ولعدم امتلاك استراتيجية تحريك المستقبل وفقدان التأثير لما حولهم، والرهان المتبقي هو تماسك الداخل الفلسطيني حول السلطة الوطنية وزعامته التاريخية كي يتمكنوا من إفشال المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى إحداث تصدع في صفوف الشارع الفلسطيني وبين قواه السياسية وصولاً إلى وقوع ما هو أسوأ وهو الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني.

وحتى لا تتكرر أبشع الكوارث يتوجب على المجتمع الدولي أن يفي بتعهداته ولو لمرة واحدة تجاه الشعب الفلسطيني الذي تجرع ماسي الاحتلال طوال ستة عقود، ووضع حد للغطرسة الإسرائيلية واستهتارها بكل المواثيق والقرارات الدولية ما لم - وفق الاستراتيجية الصهيونية المدعومة أمريكياً - سيقفل ملف قضية العرب المركزية ومنطقة الشرق الأوسط الكبير .. وينتهي من غزة أولاً إلى غزة أخيراً.

على الرغم من ترحيب البرلمان الكردي:

أكراد العراق غاضبون من قرار مجلس الأمن

■ اربيل/ العراق/ وكالات/..

على الرغم من قرار مجلس الأمن الأخير بشأن العراق لقي ترحيبا دوليا واسع النطاق بسبب اشارته الواضحة الى نهاية الاحتلال إلا انه قوبل باستياء واسع لدى الاكراد الذين يمثلون عشرين بالمائة من الشعب العراقي لانه خلا من أي اشارة واضحة الى حقوقهم التاريخية التي كفلها قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

ويرى المحللون ان الأزمة تجسيد للمشكلة العراقية القديمة المتمثلة في رغبة الاكراد في تقرير المصير وأصرار العرب على بقاء العراق موحدا.

ويقول محمود عثمان عضو مجلس الحكم السابق الذي انتهى دوره بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة نحن الاكراد نشعر بخيبة أمل كبيرة لأن قرار الامم المتحدة لم يتضمن قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

واوضح ان القانون يشير الى حقوق الانسان وحقوق المواطنة وحقوق النساء وفصل السلطات والديمقراطية ويكفل حقوق كل الشعب العراقي على حد سواء وليس الاكراد فقط.

ومن جانبه يرى سامي شورش المحلل السياسي للشؤون الكردية على الرغم من أن جميع دول العالم رحبت بالقرار إلا اننا نحن الكرد الذين نعتبر ثاني أكبر تكوين في الشعب العراقي لسنا مع هذا القرار.

ويضيف في صحيفة «خه بات» الكردية لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارازاني يجب أن نحسم خلال الايام القليلة القادمة هذه القضية هل نحن مع حكومة بغداد حتى اذا لم تعطنا شيئا او ننسحب منها.

وتابع ان خجلنا من المطالبة بحقوقنا وقيامنا بمجاملة هذا وذاك او تراجعنا عن مواقفنا سيعني اننا هزمنا في الحرب القضائية وان علينا أن لاننتظر بعد اليوم الحصول على اية حقوق في العراق.

ويشعر المسؤولون الاكراد بالغضب والاستياء لان واشنطن ولندن لم تورد اي اشارة الى قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في قرار مجلس الامن والذي ضمن حقوق الاكراد بالحصول على الفدرالية.

ويعود السبب الرئيسي لهذا الاستبعاد للقانون الى مطلب اية الله علي السيستاني الذي يعد من أبرز المراجع الشيعية في العراق الذي ابدى تحفظات ازاء هذا القانون.

ويمنح قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالي الذي اقر في مارس الماضي على الرغم من تحفظ ١٢ عضوا شيعيا في مجلس الحكم الانتقالي المحافظات الكردية الثلاث اربيل والسليمانية ودهوك وضعا فدراليا وامكانية لاستخدام حق النقض ضد أي مادة في الدستور المؤقت وبالتالي يعطي بعض الضمانات للاكراد الذين يشكلون عشرين بالمائة من السكان بعد عقود من الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢٢ .

ولكن رغم ذلك فإن هناك من المسؤولين من يدعون الى عدم الانجراف وراء العواطف والمضي قدما نحو تاسيس دولة عراقية فدرالية تعددية موحدة تضم الجميع عربا واكرادا.

ويقول صلاح الدين بهاء الدين العضو الكردي السابق في مجلس الحكم من حزب الاتحاد الاسلامي انه على الرغم من ان قرار مجلس الامن فيه سلبيات إلا انه يتضمن ايجابيات ايضا ولذا علينا المضي قدما وان لانتسحب من الحكومة العراقية.

واضاف يجب ان لانكتفي بالنظر الى السلبيات فقط بل ننظر الى الايجابيات ايضا.

وكان نائب الرئيس العراقي روش نوري شاويس اعلن الجمعة ان البرلمان الكردي قرر تبني موقفا ايجابيا حيال قرار الامم المتحدة وان لم يتضمن اشارة الى قانون ادارة الدولة الانتقالي الذي يعترف بالفدرالية واستقلالية كردستان.

وقال شاويس الذي يتولى ايضا الرئاسة الدورية للبرلمان الكردي ان البرلمان قرر تبني موقفا ايجابيا من قرار مجلس الامن لأن الجميع يؤكد احترامه لقانون ادارة الدولة الانتقالية.

ويقول المحلل شورش ان التهديدات التي اطلقها قادة الاكراد يجب ان لاتذهب سدى او ننساها بسهولة وعلينا التصرف بصورة جدية وعلينا ان نعبر عن رفضنا لاي اراء.

وكان مسعود البارازاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني قد طالبا بضمانات ان يكون قانون ادارة الدولة ملزما للحكومة العراقية الانتقالية الجديدة وقالا في رسالة وجهاها الى الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش: اذا جرى الغاء قانون ادارة الدولة فإن حكومة اقليم كردستان لن تجد امامها خيارا سوى التخلي عن المساهمة في الحكومة المركزية ومؤسساتها وعدم المشاركة في الانتخابات الوطنية وحظر دخول ممثلي الحكومة المركزية الى اراضي كردستان.

وخلص شورش الى القول اذا لم تعترف الولايات المتحدة والامم المتحدة والحكومة العراقية بحقوقنا نحن الكرد فإنا اعتقد انه يجب ان نكون في الأيام القليلة القادمة بمستوى القرارات المصيرية.

رفضت تجميد بناء مفاعل نووي:

إيران تؤكد عدم رضوخها للضغوط الامريكية

■ طهران/ قنا/

رفضت إيران أمس طلب الاتحاد الأوروبي وقف بناء مفاعل نووي يعمل بالماء الثقيل بوسط البلاد غير انها تعهدت بمواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقال وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في تصريحات نقلها راديو طهران لا يمكننا تلبية طلب الاتحاد الاوروبي بوقف هذا المشروع الذي نعتبره في غير موضعه قائلا أننا سنواصل تعاوننا القوي مع وكالة الطاقة لازالة الغموض عن أي شئ أمام الرأي العام العالمي.

وأوضح خرازي أن خطة بناء المفاعل لا تعد انتهاكا للوائح وكالة الطاقة ويخدم مثله مثل بقية برامج إيران النووية الاغراض السلمية . . مضيفا انه تم ابلاغ الوكالة بهذا المشروع.

وأكد وزير الخارجية مجددا أن من حق بلاده مواصلة التكنولوجيا النووية السلمية ولن ترضخ للضغوط السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة.

وحذر الوزير الإيراني مجددا من أن بلاده قد تضطر إلى اتباع اتجاه اخر إذا كان اجتماع مجلس محافظي الوكالة غدا/ الاثنين/ سيتبع شكلا سياسيا وليس فنيا.

وكان الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني قد اتهم أوروبا الجمعة بالانضمام إلى الولايات المتحدة في محاولاتها حرمان بلاده من الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

في غضون ذلك طالبت صحيفة / جمهوري إسلامي/ الإيرانية المستقلين الايرانيين بالتعامل بكل حزم مع قضية البرنامج النووي الإيراني وان يسيروا قدما في تنفيذ البرنامج النووي الإيراني لان

الأمر يرتبط بالمصالح الوطنية لايران.

ونقل راديو طهران أمس عن الصحيفة قولها انه حان الوقت الآن لوضع حد لعبة البرنامج النووي الإيراني حتى لا ينفد صبر الشعب الايراني معتبرة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي مجرد أداة في يد أمريكا للضغط على إيران وان كل ما أثير بشأن البرنامج النووي الإيراني هو مجرد ضجة مفتعلة لحرمان إيران من التقنيات النووية لاستخدامها في الاغراض السلمية.

■ كمال خرازي.

شرطة دبي تلقي القبض على أسيوي حاول بيع أسرار نووية

■ دبي/ق . ن . أ

أعلنت القيادة العامة لشرطة دبي أمس عن كشف محاولة من قبل أحد المقيمين في الإمارات من أصحاب الجنسية الآسيوية لبيع أسرار نووية لبعض سفارات الدول الشقيقة في ابوظبي.

وقال الفريق ضاحي خلفان تميم، القائد العام لشرطة دبي، في مؤتمر صحفي حضره أحمد فهد راشد الدوسري، سفير فوق العادة ومفوض لدى جمهورية النمسا، وممثل الامارات لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية : إن قوى الأمن قامت بالقبض على أختر قطب الدين، وهو هندي الجنسية، بعد رقابة استمرت أعواماً للكشف عن الشبكة التي تدعمه والتأكد من صحة مزاعمه.

وكان أختر حسين قطب أحمد قد حاول الاتصال بسفير دولة الإمارات في الهند الذي قام بإبلاغ السلطات، حيث تم وضعه على قائمة المراقبة، وقد قام أختر بالقدوم إلى دولة الإمارات وعمل تاجراً في دبي، حيث تم تعيين ضابط اتصال لمرافقته دون أن يعي أنه تحت المراقبة.

وعن إلقاء القبض عليه قال الفريق ضاحي تميم : إن السلطات قامت بمراقبة أختر حسين بشكل لصيق للتأكد من عدم ارتباطه بأي شبكة دولية تدعمه وتمارس نشاطها في الدولة أو خارجها، وذلك لتفادي القبض عليه وترك أي خيوط أخرى للشبكة، كما تأكدت أنه لم تكن بحوزة أختر أي مواد أو وثائق ذات طبيعة حساسة وخطرة، وعندها قررت إلقاء القبض عليه وترحيله إلى حكومة دولته للتعامل معه وفق القوانين المرعية، حيث أن قضيته وأخيه تمس أمنها الوطني.

واعترف أختر حسين أثناء التحقيقات بأنه كان يسعى إلى الكسب المادي، وأنه لم تكن لديه أي آلية فعلية لنقل التقنيات النووية من أخيه إلى الدول التي يسعى إلى التعاقد معها، غير أنه حاول استغلال فرصة وجود أخيه ضمن البرنامج النووي الهندي لعقد أي صفقة تدر عليه دخلاً.